مدى تطبيق مبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد في النظام السياسي الفلسطيني

إعداد/ د. حازم حمدي الجمالي

أستاذ القانون العام

كلية القانون – جامعة غزة

ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية بعنوان " النظام السياسي الفلسطيني ودوره في تعزيز الحكم الرشيد" المنعقدة بمقر أكاديمية السياسة والإدارة للدراسات العليا بتاريخ 2016/10/4

تعد دراسة أي جانب من الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي بشكل عام من الدراسات التي تتطلب وقت وجهد لا يتوافران في هذا المقام إلا إننا سنحاول – وبما يتناسب مع الوقت المتاح– أن نلقي الضوء على بعض الخطوط العريضة لعلها تسهم بطريقة أو بأخرى إثراء موضوع هذه الندوة وهو "النظام السياسي الفلسطيني ودوره في تعزيز الحكم الرشيد". وقبل الخوض في الموضوع لعله من الجدير الإشارة إليه أننا سنتبنى في هذه الورقة النظام السياسي بمفهومه الضيق وهو شكل و آليه ممارسة الحكم والنصوص الدستورية والقانونية المنظمة له، وذلك و كما هو معلوم أن المفهوم الواسع للنظام السياسي هو أوسع من مجرد شكل و آليه ممارسة الحكم الذي هو أحد مكونات النظام السياسي فمفهوم النظام السياسي بهذا الاتجاه يشمل المؤسسات غير الحكومية مثل الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين.

وسوف نقوم بعرض الموضوع محل الدراسة – بإيجاز شديد –من خلال التعرف على مفهوم الحكم الرشيد ومقوماته الأساسية وشروطه وبيان مدى تطبيق مبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد في النظام السياسي الفلسطيني والتعرف على المعيقات التي تحول دون ذلك وتصور للحل وذلك على النحو التالي:

اولاً – مفهوم الحكم الرشيد ومقوماته وشروطه :

1-**مفهوم الحكم الرشيد** : مفهوم الحكم الرشيد مثله مثل باقي مفاهيم العلوم الاجتماعية لا يوجد له تعريف جامع مانع ولكن هناك العديد من التعريفات للحكم الرشيد من أهمها: أنه " نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الأمة والذي يعتبر السلطة والقيادة وظيفة في الخدمة العامة، ويتخذ منها منصة لأثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق متطلبات الشعوب وحاجاتها وسياستها

بالعدل والمساواة، وأن يتصف بالقدرة على دمج المجتمع المتعدد في السلطة والحكم و المشاركة، وأن يتمتع باستمرار بشرعية شعبية أساسها الانتخاب الشعبي النزيه والعام" .

وقد عرفت المفوضية السامية للأمم المتحدة الحكم الرشيد بأنه " العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة لضمان حقوق الإنسان، ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد، وذلك في ظل سيادة القانون ".

ثانياً – مقومات الحكم الرشيد وشروطه:

يتفق الكثير من الباحثين على أن الحكم الرشيد يقوم على مجموعة من المقومات والشروط

1-**مقومات الحكم الرشيد:**

يعد من أهم مقومات و مبادئ الحكم الرشيد :

أ- **المشاركة:** وتعني مشاركة المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني في الشأن العام فمن حق كل مواطن (أمرأه أو رجل) في المشاركة في صنع القرارات واتخاذها.

والمشاركة تقتضي توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة، وكذلك وجود أطر ومؤسسات يمكن من خلالها المشاركة في الشأن العام.

ب-الشفافية: وتعني الحق في الوصول إلى المعلومات والاطلاع عليها، ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع، والبرامج ذات العلاقة بالشأن العام. وتتحقق الشفافية من خلال الإعلان عن الأنشطة وأهدافها ومصادر تمويلها.

ج- المساءلة و المحاسبة: يتعين وجود أطر و آليات للمساءلة والمحاسبة، ويجب أن تمتثل المؤسسات العامة، والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني لهذه الآليات التي من شأنها محاسبة المسؤولين عما يقومون به، وذلك بهدف تحسين الأداء ومحاربة الفساد.

د- المساواة والاندماج الاجتماعي : وذلك يعني حق جميع الناس في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي، وتحسين أوضاعهم دون تميز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل الاجتماعي. ومبدأ المساوة يفترض تطهير القانون من كل شوائب التمييز،و إنشاء القانون على قيم العادلة وتكافؤ الفرص.

ج- سيادة القانون أو حكم القانون : وتعني التزام الحكومة و الأفراد بالقانون، فأجهزة الدولة المختلفة تمارس سلطاتها و اختصاصاتها بموجب القانون، وتحكم من خلاله وتلتزم بتطبيقه بالمساواة على الجميع دون استثناء، وفي المقابل يمتنع الأفراد عن أخذ الحقوق باليد، ويلتزمون باللجوء إلى المؤسسات العامة للحصول على الخدمة العامة من خلال المرافق العامة، أو للحماية من خلال آليات الضبط الإداري أو من خلال اللجوء للقضاء، ويكون ذلك فقط من خلال القانون. ويقتضي هذا المبدأ وجود نظامسياسي يمكّن الأفراد من الطعن في ما تتخذه الحكومة من قرارات ماسة بحرياتهم أو مقيدة لحقوقهم من خلال اللجوء لقاضيهم الطبيعي. كما يتطلب هذا المبدأ وجود ترتيبات دستورية تكفل إمكانية إلغاء أو تعديل أي قوانين أو قرارات مخالفة للدستور، ويجب على أجهزة الدولة الالتزام باحترام الحقوق والحريات الدستورية.

2- شروط الحكم الرشيد :

يجب أن يتوافر في الحكم الرشيد عدة شروط من أهمها:

أ- استقلال مؤسسة القضاء وعدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية. (الفصل بين السلطات بشكل عام)

ب-الانتخابات الدورية لأجهزة الحكومة والمساءلة لهذه الأجهزة.

ج- قيام المؤسسات المجتمعية بالمشاركة الفعالة في نسق الحكم.

ثانياً - مدى تطبيق مبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد في النظام السياسي الفلسطيني :

لا يخفي على أحد بأن النظام السياسي في فلسطين خضع للعديد من التغيرات والتعديلات، حيث تم وضع وتصميم النظام نتيجة لظروف سياسية وقتية. ونتيجة لإدخال تعديلات جوهرية على القانون الأساسي وعلى وجه السرعة ودون اتباع الاجراءات و الأصول المحددة في هذا الشأن صدر القانون المذكور وقد أصابه القصور والنقص، فعلى سبيل المثال لم تكن هناك رؤية واضحة حول طبيعة النظام السياسي المطلوب للدولة، كما أن هناك كثير من التشويه و عدم الاتساق و التداخلات ، وعدم وضوح حدود الصلاحيات بين السلطات.

وعلى ذلك لا يمكن الحديث عن تطبيق النظام السياسي الفلسطيني للمقومات ومبادئ الحكم الرشيد في ظل قانونسأساسي لم يعد قادراً على تلبية متطلبات تطور الوضع الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال، وفي ظل حالة الإنقسام السياسي والجغرافي فصلاح الدستور يؤدي بالضرورة إلى صلاح الحكم.

ثالثا – المعيقات التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني في الوصول الى الحكم الرشيد وتصور للحل

إن المعيقات والحلول التي تعترض وتواجه النظام السياسي الفلسطيني في الوصول إلى تطبيق الحكم الرشيد تكمن في حالة الفوضى والخلل، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أن المعيقات السياسية كان‌لها دوراً مهماً في عدم فعالية مقومات الحكم الرشيد فإذا ما استمر الشتات السياسي والفرقة السياسية سيدفع المجتمع ثمناً باهظاً ؛ لأنه سيعيش بمعزل عن القانون.

وعلى ذلك يجب علينا الشروع في اصلاحات حقيقية وجديه بكافة مؤسسات السلطة، وتكاد تكون أول خطوة للوقوف على بوابة الحكم الرشيد هي إعطاء كافة شرائح ومكونات النظام السياسي الفلسطيني حرية اختيار نظام الحكم، وتحديد الصلاحيات في كل المؤسسات الدستورية في الدولة وذلك من خلال صياغة دستور جديد يتم اصداره وفقا للاستفاء الشعبي أو عن طرق جمعية تأسيسية منتخبة، ونذهب مع البعض بأنه يمكن استخدام عملية صياغة الدستور كألية جديدة للمصالحة الوطنية الداخلية واستفادة من تجربتي جنوب افريقيا ونيبال بهذا المجال.

لكن ينبغي هنا أن لا نبالغ في إمكانية توظيف الدستور في حل الخلافات المستعصية التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني، فالحلول الدستورية تفرض قدراً لا بأس به من الاستقرار السياسي، وفي حال غياب هذا الاستقرار كما هو الحال في أغلب الأوقات في فلسطين تكون المخارج في العادة سياسية وليست قانونية.

والله الموفق والمستعان